العمل: إجراءات مشددة على العمالة الأجنبية لضمان أولوية التشغيل المحلي



أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، اليوم السبت، فرض إجراءات مشددة على استقدام العمالة الأجنبية وربطها ببيانات العاطلين عن العمل لضمان أولوية التشغيل المحلي، مؤكدة تفعيل فرق التفتيش الميدانية لملاحقة العمالة غير القانونية في مواقع العمل.

وقال المتحدث باسم الوزارة، حسن خوام، للوكالة الرسمية وتابعته "المطلع": إن "الوزارة فعّلت فرق التفتيش الميدانية لملاحقة العمالة غير القانونية في مواقع العمل"، موضحاً، أنه "في حال ضبط أي عامل مخالف، يتم رفع تقرير رسمي وإحالة صاحب العمل إلى محكمة العمل المختصة لتنفيذ العقوبات المنصوص عليها في قانون العمل رقم 37 لسنة 2015".

وأضاف خوام، أن "الإجراءات القانونية وصلت إلى حد إغلاق مشاريع مخالفة وترحيل العمال الأجانب غير الشرعيين خارج البلاد"، مشيراً إلى، "تعذر إحصاء الأعداد الدقيقة للعمالة غير القانونية نظراً لدخول الكثير منهم بتأشيرات سياحية ثم تسللهم إلى سوق العمل بعيداً عن الرقابة الرسمية".

وعن الآلية الخاصة بالاستقدام، أكد المتحدث أن "الوزارة شددت إجراءات استقدام العمالة الأجنبية وربطتها ببيانات العاطلين عن العمل، إذ لم تعد تمنح الموافقات بشكل مباشر، بل يتم عرض الاختصاص المطلوب أولاً على قاعدة بيانات دائرة العمل والتدريب المهني؛ فإذا توفرت المهارة المطلوبة لدى الشباب العراقي المسجل، يتم إلزام صاحب العمل بتشغيلهم".

وتابع، "في حال رفض العامل العراقي الفرصة، يُسمح حينها باستقدام عامل أجنبي بشرط امتلاكه خبرة مثبتة وشهادة مصدقة من وزارة الخارجية"، لافتاً إلى، أن "الوزارة متمسكة بنسبة التشغيل القانونية التي تفرض وجود 4 عمال عراقيين (80%) مقابل كل عامل أجنبي واحد (20%) في أي مشروع".